هوامش

يفضل العديد من التونسيين السكن على السواحل، ولا سيما أولئك الذين يكسبون عيشهم من البحر، ما يجعل أسعار العقارات التي تقع على مقربة من الشواطئ أعلى من غيرها من العقارات، كما ترتفع أسعارها سنوياً

منازل شاطئية تونسية مهددة بالانهيار (العربي الجديد)

سكان شواطئ تونس

ارتفاع منسوب البحر يضطرهم إلى بيع منازلهم

تونس ـ **مريم الناصري**

يظل السكن في منزل مطل على البحر حلم جميع التونسيين، على الرغم من تحذيرات خبراء البيئة منذ سنوات، من ارتفاع منسوب مياه البحر، وتهديده للجزر وسكان المناطق الساحلية، في حين أكدت تقارير دولية ومحلية التأثير الكبير للتغيرات المناخية على منسوب البحر الذي بات يرتفع عاماً بعد عام. والجزر التونسية من بين أكثر المناطق عرضة لمخاطر التغير المناخي، فارتفاع مستوى سطح البحر بات يقلص مساحتها، ويغطي سنوياً أمتاراً من اليابسة، حتى إنّ بعض المنازل التي كانت تبعد نحو كيلومتر عن البحر، بات لا يفصلها عنه سوى أمتار قليلة.

ويؤكد خبراء المناخ والبيئة أنّ ارتفاع منسوب مياه البحر يعود في الأساس إلى تراكم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ما سبّب ارتفاع درجات حرارة المحيطات، وذوبان المزيد من الجليد، خصوصاً في القطبين الشمالي والجنوبي، ويسلط خبراء المناخ الضوء على مشكلة الاحتباس الحراري، وارتفاع منسوب مياه البحر الذي بات يهدد العديد من الشواطئ والجزر، كما يهدد باختفاء طرقات ومنازل ومنشآت مشيدة على الشواطئ. ولم تصمد العديد من الحواجز البحرية التي شيدت على طول كيلومترات على الشواطئ لحماية الطرقات والمنشآت، وقد انهار بعضها خلال عواصف سابقة، ما جعل كثيرين يفكرون جدياً في التخلي عن منازلهم القريبة من الشواطئ، وأصبح بعض مالكي المنازل التي شيدت على السواحل يفكرون في بيعها قبل حصول الكارثة.

تبلغ قيمة منزل التونسي عبد الرحمان، الذي لا يبعد عن البحر سوى 100 متر، ما يعادل 500 ألف دولار أميركي، وهو يقول إنّ منزله لم يكن بذلك القرب من البحر حين شيده قبل أربعين عاماً. لكن تآكل الشاطئ جعل مياه البحر تقترب كثيراً، ولم يخفه أو يقلقه ذلك كثيراً، إذ كدّس بعض الأحجار الكبيرة كي تكون حاجزاً يحمي بيته من مياه البحر.

لا يعيش عبد الرحمان في هذا المنزل، لكنه يقضي فيه عطلته الصيفية السنوية رفقة العائلة والأقارب، وفترات قصيرة أخرى خلال بقية السنة، كونه يملك منزلاً آخر في وسط المدينة أقرب إلى مكان عمله. ويوضح: «بعد سماع تحذيرات خبراء المناخ والبيئة، واطلاعي على بعض التقارير الإعلامية حول ارتفاع منسوب مياه البحر خلال السنوات القادمة، بدأت التفكير في بيع المنزل، فمقابله المالي الحالي أفضل من أن يخسره أبنائي من بعدي، على الرغم من صعوبة البيع».

يضيف: «قليلون هم من يقدمون على بيع منازلهم التي تم تشييدها على مقربة من الشواطئ، أو المطلة على البحر، كما أنّ شراء منزل مطل على البحر مكلف مقارنة بغيره من العقارات». ويفكر آخرون في بيع منازلهم، ولا سيما من بات بيته لا يفصله عن البحر سوى بضعة أمتار، خصوصاً أنهم لا يمكنهم بناء سور أو جدار لحماية المنزل من دون الحصول على تراخيص من البلدية.

ورث سيف الدين عن والده منزلاً في جزيرة قرقنة التابعة لمحافظة صفاقس قبل عشرين عاماً، وهو يعيش فيه مع عائلته، خصوصاً أنّه يعمل صياداً. لكن بعد أن باتت الجزيرة من بين المناطق المهددة باختفاء جزء كبير منها نتيجة ارتفاع منسوب البحر، بات يفكر في عرض بيته للبيع، لكنه لم يتمكن على مدار ثلاث سنوات من بيعه، فأغلب سكان المنطقة يفضلون الابتعاد عن البحر، ولا سيما أنّ المياه غطت جزءاً كبيراً من الشاطئ على مدار السنين.

وكشفت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في دراسة لها، أنّ مياه البحر قد تغرق نحو 16 ألف هكتار من المساحات الشاطئية، وأنّ نحو 700 ألف هكتار من الأراضي السكنية والطرقات القريبة من السواحل مهدّدة بالانهيار نتيجة ارتفاع مياه البحر خلال السنوات الأخيرة، مشيرة إلى أنّه من المتوقع أن يبلغ ارتفاع مستوى البحر 30 سنتمتراً في عام 2030، و50 سنتمتراً في عام 2050. وأن أكثر المناطق المهددة هي خليج تونس، وخليج الحمامات، وجزيرة جربة، كما ستفقد العديد من الجزر التونسية أجزاء من مساحتها. وأفادت الوكالة الوطنية لحماية المحيط بأنّ التغير المناخي أدّى إلى ارتفاع مياه البحر، وأنها تعمل على متابعة المعطيات المتعلقة بارتفاع مستوى البحر، وأطلقت برنامجاً لحماية الشريط الساحلي في مناطق عدة، مع إنشاء مختبرات عائمة ثابتة وأخرى متنقلة لقياس المد والجزر.

وبدأت الوكالة تنفيذ برنامج بالتعاون مع ألمانيا، بكلفة تقدّر بنحو ثلاثين مليون دولار (تمويل مشترك بنسبة 75% من ألمانيا و25% من ميزانية الدولة التونسية) لحماية شواطئ عدة في جزيرة قرقنة وشواطئ في بنزرت وصفاقس وسوسة، وحماية الكثبان الرملية، والعمل على وقف التجريف.

باختصار

الجزر التونسية من بين أكثر المناطق عرضة لمخاطر الغرق نتيجة للتغير المناخي

■■■

يؤكد خبراء المناخ والبيئة أنّ ارتفاع منسوب البحر يعود في الأساس إلى تراكم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

■■■

700 ألف هكتار من الأراضي السكنية والطرقات القريبة من السواحل التونسية مهدّدة بالانهيار نتيجة ارتفاع مياه البحر

وأخيراً

«حبيبتي الدولة»... أحبّاؤنا الأميركيون

نجوى بركات

كثيراً ما أقرأ في كتاب لم يعد بين يديّ، وإن بقي في إحدى مكتباتي الضائعة بين هنا وهناك، بسبب التنقّلات الكثيرة التي تفرضها أحداثُ لبنان وأحوالُه البائسة على كلّ مواطن لبناني قادر على السفر، لا بداعي السياحة طبعاً، وإنّما بداعي اللجوء إلى أرض آمنة والفرار من أرض النار. والكتابُ هذا، على صغره (160 صفحة) وعلى قدمه (صادر عام 1967)، يحضرني عنوانه في أكثر من مناسبة، ونتفُ جملٍ منه، ومقاطعُ كثيرة، حتى إن عنوانه ذهب لكثيرين مذهب المثل، وقد درج واستعيد وما زال، في أكثر من مناسبة، خاصّة في ما يتعلّق بالشأن اللبناني. واليوم، بمناسبة الانتخابات الأميركية، تذكّرت منه مشاهدَ عن لقاء بطله، وهو مواطن لبناني عاديّ إذا صحّ التعبير، بالسفير الأميركي شخصياً، لاستبيان الأوضاع مباشرة منه، والوقوف على قضايا الشرق الأوسط ومآلها. إنه كتاب «حبيبتي الدولة» (تغريبة روائية – الدار العالمية) للشاعر الراحل محمد العبد الله، الذي استشرف، بسخريته وأدبه وفرادة رؤيته، ومبكّراً جدّاً، ما ستؤول إليه أحوال البلاد، لا بالتحليل الجاف، وإنما بحسّ الأديب الحرّ الرائي إلى ما هو أبعد من السياسي الآنيّ، قصير النظر، حول تحلّل الدولة التام، وتحكّم الميليشيات وسيطرتها، وتشرذم البلاد، بالإضافة إلى تناوله شجون العيش ومآسي التنقّل بين الدويلات المسلّحة المنتشرة في لبنان آنذاك. «ونظرت إلى السلطة فوجدتها تسقُط وتظلّ واقفةً، ونظرت إلى الثورة فوجدتها تنتحر وتظلّ قاعدة»، ومثل ما يقول في عنوانه، يحاول الكتابُ في متنه قراءةَ الواقع الاجتماعي والسياسي، بنظرة مثقّف صاحب موقف نهائيّ رافضٍ الحربَ والأحزابَ والسلاح، بشيء من السخرية وأسلوب انتقادي أدبي، ذلك أن الدولة، كما قال محمد العبد الله، هي المشكلة وهي الحلّ، وهي أيضاً «رهاننا الوحيد، مهما كان ضعيفاً». واليوم إذ يحضرني هذا الكتاب الفريد في نوعه، وذو العنوان الحذِق المعبّر، بدليل بقائه جارياً على الألسن بعد نحو أربعة عقود، فلأني، كبقيّة المليارات الستّة أو السبعة في وجه هذه الفانية، معنيّة بالانتخابات الأميركية، التي تجرى اليوم ويُتوقّع لها أن تنظّم شؤون الكون بطريقة أو بأخرى، بحسب نتيجةٍ ستحدّد من هو الفائز أو الفائزة.

وإذ أجلس أمام شاشتي، أقلّب القنوات العربية والعالمية، وأتفرّج على الاجتماعات الاحتفالية والخطابات التي يلقيها المرشّحان للرئاسة لكي يستنهضا همم الناخبين، تحضرني ملاحظة العبد الله في أنهم يتميّزون دائماً بامتلاكهم أسناناً بيضاءَ وكثيرة، توحي دوماً بأنها أكثر عدداً ممّا لنا في أفواهنا نحن البشر الآخرين، وأنهم دائماً ضاجّون مرتفعو الأصوات. وهو ما كنت لاحظته أيضاً من زيارتي إلى تلك البلاد حيث بدا الجميع هناك سعداء، باسمين، مستعدّين لعناقك أنتَ الغريب، أو لأخذك في الأحضان، مستفسرين باهتمام عن أصولك، غير مدركين ما يجري خارج حدود قارّتهم التي «باركها الله» (غود بليس أميركا)، بأن أهداهم إياها شاسعةً خيّرةً، لكي يحرثوها ويزرعوها ويستوطنوها ويبنوا عليها ولاياتهم. أمّا عن الهنود الحمر، سكّان البلاد الأصليين، فما كانوا سوى حفنة قليلة من جماعات متوحّشة غير متحضّرة، تبعد وتجمّع للعيش في محميات. هذا شعبٌ في عمقه طفلٌ مدلّل لا يدرك عن غيره كثيراً، لذا لا يمكنك أن تكرهه، لكنّك حتماً ستلوم أهلَه على جعله «جاهلاً»، بالمعنى الذي يقال في بعض بلداننا عن طفل بريء.

> الدولة، كما قال محمد العبد الله، هي المشكلة وهي الحلّ، وهي أيضاً رهاننا الوحيد مهما كان ضعيفاً

وبالعودة إلى الشاعر محمد العبد الله وكتابه «حبيبتي الدولة»، فليتنا نتذكّر إبّان الإعلان عن نتائج الانتخابات الأميركية: «إنّنا أعظم جيل لأعظم مرحلة، لأننا مضطرّون أن ننتزع أشواكنا بأيدينا، ولأنّنا لم نرث سوى هزيمةً فاحشةً، ولم نتزوّد سوى بمجهول آت، وعلينا لكي نعرف أيّ شيء، في أيّ زاوية مظلمة، أن نشتغل فيها، إننا نبتكر حريّتنا قيداً قيداً وفضاءً فضاءً، بينما المقصّ يتدخّل بين الشهيق والزفير، وأننا مضطرون الآن لحريّتنا كلّها».

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,50**, Austria **€ 2,50**, Belgium **€ 2,50**, France **€ 2,50**, Germany **€ 2,50**, Holland **€ 2,50**, Italy **€ 2,50**, Spain **€ 2,50**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 10,00**, USA **$ 2,00**